



الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تعيد تثبيت تصنيفات المضارب لبنك البركة تونس

المنامة، 9 سبتمبر 2020 - قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) بتأكيد التصنيفات الممنوحة لبنك البركة تونس على النطاق الدولي بدرجة "BB- / B" لتصنيف العملة الأجنبية، وبدرجة "BB / B" لتصنيف العملة المحلية، بينما تم أيضاً الحفاظ على التصنيف على النطاق الوطني بدرجة "BBB + (tn) / A2 (tn)"، مع نظرة مستقبلية بدرجة "مستقرة". تشكل التحديات الناشئة عن جائحة كورونا مخاطر كبيرة على بيئة التشغيل، مما يؤثر على توقعات أرباح القطاع المصرفي وتدهور محتمل في جودة الأصول.

بلغت الحصة السوقية للبنك من حيث الأصول 1.9٪ في نهاية عام 2019 - وهي تحقق بشكل تدريجي ومستمر مكاسب مقارنة بقيمتها البالغة 1.4٪ في عام 2017. أكبر مساهم في البنك بحصة غالبية مملوكة هو مجموعة البركة المصرفية "ABG" بنسبة 78.4٪. إن الامتياز القوي للمجموعة وحضورها الجغرافي الممتد يدعم التصنيفات؛ علاوة على ذلك، فإن حصة الجمهورية التونسية المباشرة وغير المباشرة البالغة 20 ٪ تشير إلى إمكانية الحصول على دعم الدولة، إذا لزم الأمر.

وسط ضعف النمو، ستؤثر تداعيات جائحة كورونا سلباً على قطاع السياحة والتجارة في تونس. تشير التوقعات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 4٪ لعام 2020 مع مزيد من مخاطر الهبوط، مما يؤدي إلى ارتفاع محتمل في البطالة وتدهور في أرصدة الموازنة. على الجانب الإيجابي، كان الاقتصاد يسير في مسار إيجابي قبل الجائحة وسجل انخفاضاً في عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري في عام 2019، مع استئناف اتجاهات التحسين المتوقعة من عام 2021 فصاعداً. قد يؤدي تأجيل سداد بعض فئات القروض إلى الضغط على سيولة القطاع المصرفي مع زيادة مخاطر الائتمان في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي؛ علاوة على ذلك، فإن خفض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي، وإلغاء بعض الرسوم وزيادة المتوقعة في رسوم المخصصات، من شأنها الضغط على ربحية القطاع.

وسّع بنك البركة تونس مكاسب حصته السوقية في عام 2019 مع نمو الأصول بنسبة 20٪، حيث ارتفعت ودائع المؤسسات المالية وحافظت ودائع العملاء على حجمها الكبير. على الرغم من أن نمو التمويل كان جيداً، إلا أن نمواً أكبر انعكس في الاستثمارات. في عام 2020، لن يتأثر البنك مادياً بإجراءات تأجيل سداد القروض، نظراً لهيكلة محفظته ومكانته الخاصة مع النمو المقاس المتوقع أيضاً في الأصول منخفضة المخاطر مثل التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية والهيئات الحكومية. ومع ذلك، نظراً للتحديات التشغيلية الكبيرة، لا نتوقع أداءً متفوقاً بشكل ملحوظ مقابل القطاع كما شهدناه في العامين الماضيين. يشير نمو الأصول الذي تحقق في الربع الأول من عام 2020 إلى تباطؤ ملحوظ مقارنة بالعام السابق.

كانت التمويلات المتعثرة الجديدة في البنك محدودة في عام 2019، ومع ارتفاع قيمة الدينار التونسي، انخفض إجمالي التمويلات المتعثرة الصافية، والتي كانت في الغالب مقومة بالعملة الأجنبية. وبالتالي، تحسنت مقاييس عدم الأداء. في حال إيجاد حل للمعاملة المتعثرة الكبيرة، يمكن أن يتحسن مستوى جودة الأصول للبنك بشكل ملحوظ على المدى القصير. وإذا لم يحدث ذلك، سيكون هناك ضغط على عدم الأداء، وإن كان على نطاق أقل مقارنة باتجاهات القطاع، بالنظر إلى تركيز البنك على القطاع المالي الآمن. إن احتمالات حدوث زيادة في تفشي البطالة، بعد انتشار الوباء، ستجهد شريحة المستهلكين أيضاً. من ناحية أخرى، فإن تدابير الإغاثة التي قدمتها الحكومة وانخفاض المعدلات المعيارية إلى جانب العملة المحلية التي لا تزال مستقرة على نطاق واسع تخفف من حدة الضغوط المعاكسة للجودة.

تشير الاحتياطات السائلة الزائدة للبنك إلى انخفاض مخاطر السيولة. في حين لوحظ نمو قوي أيضاً في ودائع العملاء، استمر التمويل بين البنوك في تشكيل حصة متزايدة من إجمالي الأموال، حيث تم اختصار آجال استحقاق التمويل بشكل ملحوظ خلال عام 2019، وهو مؤشر على زيادة الاعتماد على المطلوبات السائلة. في الفصول الأخيرة، تمكن البنك من توسيع قاعدة العملاء، وسجل زيادة أكبر في الحسابات الجارية.



أظهرت أرباح البنك زيادة كبيرة في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، حيث أدى نمو الأعمال إلى جانب المزيد من التوسع في الهوامش، والانخفاض الملحوظ في تكاليف التعثر، إلى زيادة العائد على متوسط الأصول (RoAA) إلى 0.7% مقابل 0.2% في 2018 و -0.2% في عام 2017، مما تمثل مكاسب في الكفاءة. في العام الحالي، سيتعرض القطاع المصرفي لضغوط من المخاطر السلبية على النشاط الاقتصادي مما سيعدل نمو الحجم، في حين أن معدلات البنك المركزي المنخفضة ستترجم إلى هوامش ربح أضيق، وكذلك القيود التنظيمية على العمولات. ومع ذلك، بالنسبة لبنك البركة تونس، نتوقع أن تكون الهوامش مستقرة على نطاق واسع مقارنة بعام 2019 بسبب مكانته المصرفية الإسلامية وزيادة حصته من الأموال غير الربحية مقارنة بالعام السابق، ومن ناحية أخرى، قد تكون تكاليف التعثر مرتفعة، وتتفاقم مع زيادة بمقدار نقطتين في معدل الضريبة، من المحتمل أن يقلل صافي الأرباح هذا العام بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق. يؤكد أداء الربع الأول من عام 2020 الضغوط على الربحية، على الرغم من أنه من المتوقع أن يستأنف اتجاهه في التحسن من حيث القيمة المطلقة ومؤشرات العائد من عام 2021 فصاعدًا.

حافظت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على درجة المضارب الإجمالية للبنك في نطاق "71-75"، مع ملاحظة التحسينات على صعيد حوكمة الصيرفة الإسلامية. تشير الدرجة المخصصة إلى الحماية الكافية لحقوق مختلف أصحاب المصلحة. لاحظنا زيادة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة وتعزيز وظيفة إدارة المخاطر، وخلال عام 2019، اتخذ البنك المركزي التونسي خطوات لتوحيد إطار حوكمة المصرفية التشاركية في البلاد. وقد تم استبدال عضوين من مجلس الإشراف على الامتثال لمعايير البنوك الإسلامية للامتثال لمتطلبات التناوب. علاوة على ذلك، تم إجراء مراجعة شرعية خارجية تؤكد إلى حد كبير كفاية الضوابط الموضوعية لإحداث نظام سليم للامتثال للشريعة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن عدد موظفي التدقيق الشرعي ووظائف الامتثال قد يحتاج إلى التعزيز.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى الاتصال بنا على iira@iirating.com.